قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

الكيبل الضوئي

نوّاب من قوائم معينة يسعون بجهد ملحوظ إلى إيقاف العمل بمشروع الكيبل الضوئيّ، وأوردوا لذلك أسباباً متباينة لا يجمع بينها جامع، قالوا أولاً أنّ فيه فساداً مالياً، ثم قال قائلهم إن هذا الكيبل ما هو إلا جاسوس عالمي ستستخدمه أمريكا وإسرائيل حصراً للتجسس على مكالمات حكومتنا السريّة، بعدها أشير إلى أنّ دولاً إقليمية اعترضت على هذا المشروع وضغطت على الحكومة التي حركت نواباً مقربين لها لإيقافه، وقال بعض آخر إن الشركة التي رسا عليها التعاقد لها ارتباط بشخصيات مناوئة لرئيس الحكومة ،وهذا وحده سبب كاف لنسيان الكيبل، حتى أن نائباً أسرّنا أمس أن المشروع برمته له عرّاب هو السيد طارق الهاشمي المطلوب للقضاء العراقيّ.

مؤكد أن المشروع مفيد للعراق، يكفي أن النائبة فيان دخيل وهي رئيس لجنة الخدمات والإعمار في مجلس النواب قالت قبل فترة ما نصه "إن الكيبل الضوئي الذي أوقفته الحكومة العراقية لصالح بعض الجهات الإقليمية ودول الجوار، فيه أرباح تقدر بملايين الدولارات شهرياً للعراق". عدا عن فوائده المتمثلة بربط العراق العراق بدول العالم كلها، وتخفيض أسعار الاتصالات.

ويكاد يكون مؤكداً أيضاً أن للأمر علاقة باستقالة "أو إقالة" وزير الاتصالات السابق محمد علاوي الذي بدا كأن في فمه ماء، فلا هو يستطيع البوح بأسباب إقالته الحقيقية ولا هو قادر على أن يصمت.

يشاع في أروقة مجلس النواب أن الأعضاء الذين هبّوا بشراسة لإيقاف المشروه يريدونه أن يكون من حصة شركة عراقية لهم معها علاقات خاصة جداً.

الأمر ملتبس للغاية، النائب جواد كاظم الحسناوي قال بيقين العارف "إن في الأمر فساداً"، لكن زميله إحسان العوادي قال بثقة أكبر " إن لجنة الخدمات النيابية أوصت بعدم طرح مشروع الكيبل الضوئي للاستثمار بسبب الخطورة الأمنية وإن شركة النورزتل إذا استمرت بتنفيذ المشروع سيعرض المعلومات التي ستمر من خلال هذا الكيبل إلى الخرق من خلال ورود معلومات أكيدة لخرق أمني كبير متوقع"، أما المفتش العام عبد الحسين عايش فقال إن المالكي هو من أوصى بإنهاء عقد الشركة "لأسباب أمنية ولحماية معلومات الاتصالات العراقية"،وأضاف مؤكداً باعتباره مفتشاً عاماً "هذا العقد ليس فيه فساد وإنما هناك مخاوف من تسرب المعلومات والاعتراضات أمنية بالدرجة الأساس".

هل في الأمر سرقة ما دام فيه مال طائل، لكن من المستفيد؟ أم ان قلوب النواب توجعهم فعلاً على أن يكشف العدوّ اتصالاتنا؟ أم أن تصريحاً للنائب محمد رضا الخفاجي يمكن أن يكون جواباً كافياً شافياً يقطع الحيرة ويهدينا سواء السبيل، قال الخفاجي "هذا العقد وقعته وزارة الاتصالات مع شركة نوروز تل، بناء على موافقة شركة الإنترنت الوطنية، ليكون العراق دولة مرور للكابل الضوئي للإنترنت القادم من تركيا وأوروبا، بدلا من إيران التي كانت تريد أن يكون الكيبل فيها لكن أمريكا اعترضت على مرور هذا الكابل عبر أراضي إيران".

إيران في الموضوع؟ أطفئ السراج فقد طلع الصبح!

التنمية والتمويل الاقتصادي والمحافظة على البيئة

□علي عبد الحسين محمد

التلوث الناتج من النفايات يهدد حياة الانسان

تصرف أموال طائلة على الصحة في مختلف دول العالم وكذالك الفرد يخصص جزءاً من معاشة من اجل العلاج والدواء، و في الآونة الأخيرة لم يعد العلاج مجدياً لوجود أسباب عديدة ، منها أن الفيروسات نفسها بدأت في التطور مما أدى إلى عدم تأثير الدواء عليها ، وسوء مناشىء بعض الأدوية .

ولو رجعنا إلى عدد الإحصائيات في الماضي لوجدنا أن نسبة عدد الأمراض أقل بكثير من الآن فنحن اليوم في زمن أصبحنا في صراع مع أنواع جديدة ومتطورة تظهر باستمرار ، كما حذرت منظمة الصحة العالمية أن المخاطر البيئية تتسَّبب في حدوث ما يصل إلى ثلث الأمراض في العالم، ويقع ما يزيد على (٤٠٪) من عبء الأمراض على الأطفال دون سن الخامسة من العمر، وهم يشكلون ما نسبته (١٢ ٪) من سكان العالم ، وفي العام (٢٠٠٠) ، لقي ما يزيد على (٥ ملايين طفل) ، دون سن الخامسة عشرة من العمر حتفهم نتيجة لبعض الأمراض التي زادت حدتها بسبب البيئات غير الصحية ، كما أن غالبية الوفيات التي تحدث لما يناهز(١٣) ألف طفل يومياً ترجع إلى الأخطار الموجودة في البيئات التي يعيش فيها هؤلاء الأطفال ويتعلمون ويلعبون وينمون ، فالإسهال وحده يقتل(١,٣ مليون طفل) ، وكل ذالك نتيجة لعدم سلامة الطعام والمياه وعدم تطبيق قواعد النظافة بشكل سليم .

ومن الوسائل المهمة للحد من ظاهرة انتشار لأوبئة و الأمراض هي البيئة النظيفة والصحية الخالية من التلوث والمواد المشعة والسامة ، وبما أن البيئة مشتركة بين جميع دول العالم ، فحصول تلوث في دولة ما سيؤثر على الدول المجاورة ، وقد يمتد إلى سنوات عديدة مثل (التلوث الإشعاعي) ، فلذلك تحتاج البيئة إلى قرارات تصدر من الأمم المتحدة ، وخصوصا أن الدول المكونة لها هي اكبر الدول الصناعية التي تساهم في بث السموم إلى كل العالم ،كالقرارات التي يجب تنفيذها . و

قد أبرمت الأمم المتحدة خلال الثلاثين سنة الماضية العديد من القرارات والتوصيات حول الأخطار التي تهدد البيئة وضرورة اتخاذ الإجراءات العاجلة للقضاء على هذه الأخطار و التي تهدد وجود الإنسان نفسه على سطح كوكب الأرض ، فعلى الرغم من إدراك الدول والهيئات الدولية مدى خطورة الوضع ورغم الحماسة الشديدة التي كانت تبديها هذه الدول من خلال ممثليها في تلك المؤتمرات العديدة فإن هذه الحماسة وذلك الإدراك لم يؤديا حتى الآن إلى ظهور خطط ومشروعات عملية تقضي فعلا على مصادر الخطر وتحدد الخطوات التي يجب الالتزام بها لتحقيق المحافظة على البيئة وإنقاذها من التدهور الحالي الذي تعانيه الآن ، وقد يكون ذلك القصور أو التقصير من جانب الدول ناجما عن تشعب المشكلات البيئية وكثرتها وتنوعها بحيث يصعب التعامل معها كلها مرة واحدة أو معالجتها بفاعلية على أنها تؤلف وحدة متكاملة ، كما أن هذه المؤتمرات الدولية والإقليمية الكثيرة حول البيئة كثيرا ما تتم الدعوة إليها وعقدها في معزل بعضها عن البعض الآخر دون التنسيق بينها ، أو الاستفادة من الجهود السابقة ومتابعتها ومواصلة البناء على النتائج التي توصلت إليها ، فيما عدا استثناءات قليلة ، مما يدفع البعض إلى المناداة بضرورة وجود منظمة عالمية كبرى تهتم بشؤون البيئة ويكون من ضمن صلاحياتها التنسيق بين هذه الجهود لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من تلك المؤتمرات والندوات ، وقد يكون ما يعرف باسم برنامج هيئة الأمم للتنمية مؤهلا للاطلاع بهذه المهمة الخطيرة التي تشغل بال المهتمين بالأوضاع البيئية الحالية المتدهورة وتأثيرها على مستقبل المجتمع البشري ، وإن كانت إمكانات هذه البرامج ضعيفة في الوقت الحالي .

والواقع أن الدول الصناعية الكبرى التي هي المصدر الأول والأكبر لإلحاق الضرر بالبيئة ، نفسها التي تعارض تنفيذ القرارات الدولية الهادفة إلى إنقاذ البيئة والمحافظة عليها ، وقد ظهر هذا واضحا في مؤتمر(ميلانو) في عام (٢٠٠٣) عن التغيرات المناخية وتوافر الأدلة القاطعة على مسؤولية الإنسان عن ارتفاع حرارة كوكب الأرض بشكل يهدد حياة كثير من أشكال الحياة وانقراض بعض الأنواع الحية إن لم تتخذ الإجراءات السريعة التي تحول دون ذلك ، وربما كانت أمريكا مسؤولة أكثر من غيرها عن هذه الأوضاع المأساوية ، كما هو واضح من رفضها التصديق على اتفاقية (كيوتو) في عام (١٩٩٧) لتعارضها مع مصالح أمريكا نفسها ، فقد كانت هذه الاتفاقية توصي بضرورة العمل على الحد من انبعاث غازات الدفيئة بحيث تنخفض عام (٢٠١٢) بمقدار (٨٪) عمّا كانت عليه عام (١٩٩٠) ، ورفضت التصديق على الاتفاقية لأن مثل هذه الإجراءات سوف تلحق الضرر بالاقتصاد الأمريكي القومي ، فضلا عن أنه لم يثبت بشكل قاطع لحد الآن في رأي الولايات المتحدة ، مسؤولية الإنسان وحده عن التغيرات المناخية ، وأن الأمر يتطلب إجراء مزيد من البحوث حول الموضوع ، وكان موقف الولايات المتحدة السلبي من اتفاقية (كيوتو) من العوائق الأساسية التي واجهت مؤتمر (ميلانو) ، ثم ازداد الأمر سوءا حين أعلنت روسيا أيضا موقفها الرافض لنفس تلك الأسباب ،فمشكلة الحفاظ على البيئة تمثل إذن أحد أكبر وأهم التحديات التي تواجه المجتمع البشري وتستلزم اتخاذ القرارات والإجراءات الحاسمة التي تكفل الإبقاء على المقومات البيئية الإيجابية و التي تساعد على استمرار الحياة بأشكالها المختلفة ، وقد عمدت بعض الدول بعد مؤتمر (ستوكهولم) إلى إصدار عدد من القوانين والتشريعات الخاصة بسلامة البيئة داخل حدودها الوطنية مع الاحتفاظ بحق مقاضاة الدول الأخرى التي قد تتسبب في إلحاق الأذى بها ، وقد يكون ذلك أكثر وضوحا في مجتمعات العالم الثالث التي تفتقر إلى ما يمكن تسميته (بالتربية البيئية) التي أساسا تقوم على الإدراك والتقدير والوعي بمبادئ وأسس البيئة السليمة الخالية من مظاهر التلوث البيئي بمختلف أشكاله ، وهذا لا يعفي بطبيعة الحال الدول الصناعية المتقدمة من مسؤولية إلحاق الأذى الفادح بالبيئة على نطاق واسع ، كما أنه لا يبرئ ساحتها من تهمة التقصير في توفير المعونة الكافية والضرورية للدول النامية للقضاء على المشكلات البيئية التي تواجهها ، على الرغم من أن بعض هذه المشكلات مثل الأمراض والأوبئة الناجمة عن الظروف والأوضاع البيئية غير السليمة في المجتمعات الفقيرة والمتخلفة قد تتنقل إلى مجتمعات العالم المتقدم ذاتها ،وقد أكد ((ميكائيل ميتشر)) الذي كان وزيرا للبيئة في بريطانيا في الفترة من (١٩٩٧-٢٠٠٣) في محاضرة ألقاها في (بريستول) في (أكتوبر ٢٠٠٣) ، إن ما تحرّكه الإنشاءات الهندسية كل عام من التربة يفوق بكثير ما تنقله كل أنهار العالم إلى البحار ، وأن الانبعاثات من الصناعة تفوق كل الانبعاثات التي تتصاعد من كل براكين العالم ، ويلاحظ (ميتشر) أنه على الرغم من كل الأخطار التي تحيق بالبيئة الكونية وتهدد كثيرا من الأنواع الحية بالانقراض ، فإنه لا يوجد نظام عالمي لإدارة البيئة، بل إنه ليس هناك ما يدل على أن مثل هذا النظام سوف يرى النور في المستقبل .

ومن المفارقة أن أنشطة بعض هذه المؤسسات والمنظمات في مجال البيئة آخذة في التراجع ، والمهم إن المحافظة على البيئة المحلية في أي مجتمع من المجتمعات شأن خاص من شؤون الدولة ، وأن المحافظة على البيئة الكونية شأن من شؤون المنظمات الدولية ، ولكنّ جانبا كبيرا من المسؤولية يقع بغير شك على كاهل المجتمع الدولي بأفراده وهيئاته ومؤسساته وتنظيماته غير الرسمية خاصة وأن الأفراد أنفسهم يعتبرون مصدرا من أكبر مصادر الأذى للبيئة ، وسببا مباشرا في تدهور الأوضاع البيئية داخل نطاق المجتمع الذي يعيشون فيه .

ومن هنا كان لابد من بذل الجهود المكثفة لتغيير أسباب السلوك والتفكير وتغيير النظرة إلى البيئة ، وتعديل طريقة التعامل ، و أن العراق قام بخطوة كبيرة ومهمة هي إنشاء وزارة للبيئة ،وعلى الرغم من صعوبة العمل في مجتمعنا لوجود مشاكل كبيرة وكثيرة لكن يجب عليها بذل كل الجهود من اجل المحافظة على البيئة ، وان من المهم تعاون المدارس ودوائر الدولة في نشر الوعي البيئي وإضافة مناهج دراسية أكثر تخص البيئة والمحافظة عليها ، وليس هذا كله بالأمر السهل ، بل إنه يتطلب الدخول في معركة حقيقية تدور ضد العادات السيئة والجهل واللامبالاة وما إليها ، وهي كلها أمور يصعب التغلب عليها، وقد تحتاج إلى إصدار قرارات سياسية حاسمة للقضاء عليها ، و تتخذ شكل تشريعات خاصة بالمحافظة على البيئة ، فالمسألة لها إذن جانب اجتماعي وأخلاقي لا يمكن إغفاله أو التهوين منه . رغم ما يتطلبه ذلك من وقت ومجهود كبيرين ، فالرأي السائد لدى كثير من المهتمين بمستقبل البيئة هو أننا لا نستطيع إنقاذها من التدهور السريع الذي تعانيه الآن إن لم نتحكم أولا في أنفسنا ،إما عن طريق التشريع وإما عن طريق التوعية والاقتناع الشخصي والإدراك السليم ، وهذا يقتضي إعداد الناس إعدادًا صحيحًا يقوم على التعريف بالمعلومات الأساسية المتعلقة بالبيئة والأخطار التي يمكن أن تلحق بها نتيجة للسلوك البشري الخاطئ ، و كان هناك اتجاهات قوية تدعو إلى التعليم بحيث يخدم البيئة ، كما تدعو إلى قيام تخصصات جديدة في علم البيئة ، وذلك على أساس أن إدارة البيئة تحتاج إلى تضافر وتعاون فروع عدة من العلم مثل الجيولوجيا وعلوم التربية والاقتصاد والاجتماع و غيرها ، بل والفلسفة أيضا لأنها كلها تساعد في فهم مغزى سلوك الإنسان وعادات البشر وبخاصة في ما يتعلق بموقفهم من البيئة الطبيعية التي تحيط بهم .

لا تفرطوا بالقضاة فهم ثروة

□ رحيم حسن العكيلي

أبدى الوزير المتهم الموقوف عن تهمة بالفساد عام ٢٠٠٩ التضايق والتململ من طول إجراءات التحقيق وكثرة الأسئلة التي يوجهها القاضي ، فسأله القاضي ((هل أنت أفضل أم علي (ع))) فأجاب الوزير المتهم (علي أفضل) ، فسأله القاضي (هل أنا أفضل أم شريح) ويقصد (شريح القاضي) فأجابه الوزير الموقوف (بل أنت أفضل) فأجابه القاضي :- (الأفضل منك لم يتململ أمام شريح ، فلماذا تتململ أمامي وأنا أفضل منه).

وكان القاضي يدرك أن الوزير الشيعي المذهب سيجيبه بأنه الأفضل وليس (شريح القاضي) لأن شريحا بايع لاحقا عبيد الله بن زياد قاتل الحسين (ع) ولا يمكن أن يجعله أفضل منه .

هذا القاضي العالم نفسه كان له (حكاية شجاعة) أخرى أيام النظام السابق ، إذ وجد رجلا مبتور اليد حديثا في موقف الشرطة التابع له أثناء زيارته الموقف للاطلاع على أحوال الموقوفين ، فسأل :- ما شأنه ، فأجابوه بان الفدائيين ألقوا عليه القبض بتهمة قطع الطريق (التسليب) وأمر عدي صدام حسين - بلا محاكمة - بقطع يده ، فقطعت ، ثم سلم إلى مركز الشرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية الأصولية بحقه عن تهمة التسليب ، فطلب تقديم أوراقه إليه فورا ،فوجد أن الأدلة منعدمة ضد الرجل فأفرج عنه لعدم كفاية الأدلة وأطلق سراح الرجل فورا تنفيذا لقرار القاضي ، وبعد أيام ورده كتاب من اللجنة الاولمبية بتوقيع عدي صدام حسين يأمره فيه بإرسال الأوراق التحقيقية ، فرفض إرسالها ، وبعد يومين أرسل وزير العدل بطلبه ، فسأله الوزير (لماذا لم ترسل الأوراق التحقيقية إلى اللجنة الاولمبية) فشرح له القصة وأعلن أمامه بان اللجنة الاولمبية لا حق لها بطلب القضية أو التدخل في عمل القضاء ، فأجابه الوزير (اذهب إلى عملك وسأحل الموضوع من جانبي مع اللجنة الاولمبية) . وقد سمعت تسجيلا للقاء أجراه احد الصحفيين مع الرجل الذي أفرج القاضي عنه يشرح فيه قصته وكيف أنقذته شجاعة القاضي الشاب .

قلت - حينما سمعت القصتين - بأننا يجب أن نكتبهما بماء الذهب ونعلقهما على أبواب المحاكم ، كما علق العرب قصائد شعرائهم ، وكنت قد شهدت كيف أن القاضي (دارا نور الدين) هذا المعلم الكبير قد رفض حضور ممثل حزب البعث أمامه بوكالة رسمية ، لان الحزب ليس بدائرة رسمية ، فيتوجب به إبراز وكالة مصدقة من الكاتب العدل ، فأجابه ممثل حزب هل تريد من الأمين العام للحزب أن يحضر أمام الكاتب العدل لتحرير وكالة لكم ، فأجابه نعم هذا هو حكم القانون !

وسأحدثكم عن مواقف شجاعة كثيرة تشابه ذلك وتزيد عليها في مقالات لاحقة.

لكن أصحاب هذه المواقف من قضاتنا العلماء الشجعان يتعرضون يوميا للاغتيال هم وعوائلهم ، ويتهمون بالبعثية جزافا ، رغم أن البعث لم يكن يشعر بخروج جهة في الدولة العراقية كلها عن سلطته وسطوته غير القضاء ، لذلك اضطر النظام السابق إلى تأسيس محاكم خاصة كمحكمة الثورة ومحكمة الأمن العامة ومحكمة المخابرات والمحكمة الخاصة في وزارة الداخلية من غير القضاة أو من القضاة المعروفين بخضوعهم وانقيادهم وكانوا معدودين ومعروفين ، لتحال الدعاوى التي تمس النظام والحزب الحاكم إليها ، كما فعلوا في قضية الدجيل وقضية التجار وغيرها .

وها هم أعلم وأنزه رجال القضاء في الموصل وديالى كبشار الجبوري والدكتور احمد الحريثي وغيرهم يبعدون عن القضاء بالاجتثاث ، فقد اجتث (٣١) قاضياً في الموصل بضمنهم قاضيان استشهدا بيد الإرهابيين قبل أسابيع معدودة ، و (١٦) قاضياً في ديالى ، وها هو قاض في البصرة يقتل قبل يومين طعنا هو وزوجته ،وقبله قتل أكثر من (٥٦) قاضيا .

فهل يتعاون الإرهاب وسوء تطبيق القوانين وتسييسها على إفراغ القضاء من رجاله ؟ إن القضاة رجال مهنيون عملوا أيام النظام السابق في خدمة الدولة ، ولم يعملوا في خدمة النظام ولا في خدمة البعث ،ومن الواجب التفريق بين من عمل في خدمة الدولة كرجل مهني ، وبين من عمل في خدمة الحزب والنظام وباع نفسه وضميره ، وكم من هؤلاء غفل أو استغفل عنهم مطبقو القواين بانتقائية ما داموا في خدمة الأغراض غير المشروعة لبعض الجهات المتنفذة .

إن القاضي رجل مهني له من الخبرة والعلم ما لا يمكن تعويضه بغيره ، وأن القضاء يعاني قلة القضاة بشكل متفاقم ، وأن في إبعاد القضاة عن سوح القضاء خسارة للقضاء وللناس وللبلد لا يمكن تعويضها أبدا ، وقد استفادت دول الخليج من خبرة قضاتنا بعد إبعادهم أو محاربتهم في العراق فاضطروا إلى ترك بلدهم ليقدموا عصارة علمهم وخبرتهم إلى بلد آخر بدل بلدهم ، فلا تفرطوا بقضاتنا فإنهم ثروة يستحيل تعويضها .

المساس بالقضاء وتسييسه مساندة للارهاب

العراق وأمريكا..اختلاف الأولويات

□نصيف جاسم حسين .....

ينتظر العراق زيارة موفد أميركي رفيع المستوى "من المرجح أن يكون نائب الرئيس بايدن" إلى العراق لمناقشة بعض المواضيع المهمة التي يقع على رأسها الوضع في سوريا، وبرنامج إيران النووي وما يتعلق به مثل إمكانية تشديد الحصارعليها عبر العراق.

من أهم ما يعيق التوصل إلى قناعات مشتركة للطرفين من القضايا مدار البحث هو اختلاف أولويات كل منهما عن الآخر، ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة لتقويض ومحاصرة النظام السوري، لا يشعر العراق بالطمأنينة إزاء القادم في سوريا وتأثيره على الأمن والوضع في العراق الذي خسر الكثير من الدماء والمال للوصول لهذه المرحلة من تهدئة الاحتراب الطائفي التي مازالت حرجة قد تعود بقوة بتأثيرات المتغير السوري إذا لم يحدث وفق تفاهمات وحوارات جميع الأطراف ذات العلاقة.

وفي الوقت الذي تريد فيه الولايات المتحدة غلق حدود العراق أمام إيران ومحاصرتها بسبب برنامجها النووي، أو هذا هو السبب المعلن الآن، يرى العراق أن ذلك يعني محاصرته هو أولا قبل إيران، فقد أغلقت الحدود مع سوريا بسبب الاحداث هناك، والعلاقات مع تركيا مهددة بتطورات سلبية لا يمكن معها اعتبارها وضعا مستقرا يمكن التعويل عليه، ومازالت العلاقات شبه مقطوعة مع المملكة العربية السعودية التي يمر عبرها أنبوب نفط عراقي متوقف عن العمل منذ سقوط نظام صدام، ولم يتبق للعراق غيرممرين للبضائع والأشخاص غير آمنين كليا لكثرة احتمالات الحرب والفوضى في المنطقة وأقصد بذلك الخليج، والطريق البري عبر الأردن.

يحتاج الطرفان إلى أن يفهما هواجس بعضهما، وأن يتوافقا على مشتركات في أولوياتهما وأن يساعد كل منها بإمكاناته الآخر لتجاوز صعوباته، فتستطيع الولايات المتحدة مثلا استخدام نفوذها لإقناع المملكة العربية السعودية بالسماح بفتح تصدير النفط العراقي عبر أنبوب النفط المار عبر أراضيها، وان تكون ممرا آمنا للأشخاص والبضائع من والى العراق وباختصار"لتطبيع علاقاتها مع العراق" مما يشكل بديلا مقنعا للعراق في حالة غلق الحدود مع إيران، ويحتاج العراق أيضا إلى كل مساعدة فنية ممكنة تقدمها الولايات المتحدة له في مجال الأمن كي لا يكون لقرار غلق الحدود مع إيران تداعيات أمنية.

أما الوضع في سوريا، فرغم اختلاف وجهتي نظر كليهما إزاءه، فهما يشتركان في قلقهما من مجيء إسلاميين متشددين في سوريا ما بعد الأسد، والحقيقة لم يفعل كلاهما ما من شأنه خفض مستوى هذا القلق لكليهما، فما زالا يتعاملان مع أطراف المعارضة السورية الأخرى بنفس القدر من التجاهل، وفي حالة الولايات المتحدة فإن الموضوع لا يعنيها كثيرا، لأن ما يحركها باتجاه إسقاط نظام بشار الأسد هو محاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة من اجل عمل لاحق تجاه إيران نفسها، ولا تهتم كثيرا لتطورات الأوضاع بعد الأسد لأنه حتى لو جاء متشددون إسلاميون فسيكونون من طائفة أخرى وهذا كفيل بمحاصرة إيران، وهذا ما يقلق العراق الذي يسعى بكل ما أوتي من قوة لإقناع الولايات المتحدة أن نتائج ذلك ستكون مأساوية بالنسبة له، وفي هذا ثمة ما يمكن الاتفاق عليه بين الطرفين، هو إما أن تؤول الأوضاع بعد الأسد إلى حكومة علمانية يتفق عليها الطرفان، أو أن تلتزم الولايات المتحدة بالدفاع عن حدود العراق وأمنه، وهذا غير ممكن-فنيا- في ظل خسارة العراق هذه الإمكانية عبر إصراره على انسحاب القوات الأمريكية من العراق.

وقبل كل ذلك على المفاوض العراقي أن يعرف موقعه بالضبط إزاء نظيره القادم من وراء البحار والمحيطات، فهل هو حليف للولايات المتحدة؟ هل هو صديق؟ أم أن عليه القبول بالطرح الأمريكي كمسلمات لا تقبل الجدل؟ ولكل منها رد يناسب الحال.